الاتجاه الليبرالي الأمريكي.. لليمين در!

□ .. سيطرة اليمين على الحراك السياسي في الولايات المتحدة لا تنبع فقط من ضعف الليبراليين بل من انحيازهم المتزايد للافكار اليمينية.

إذا كانت معظم الآراء ترجع نجاح الإتجاه اليميني المحافظ في السيطرة على السياسات الداخلية والخارجية الامريكية إلى التلاقي المبكر بين السياسيين من أنصار اليمين السياسي وأنصار اليمين الديني والتمامية البروتستانتية الذين تحركوا في المجال العام باعتبارهم حركة دينية ذات توجهات سياسية واستطاعوا - بعد أكثر من عقدين من ممارسة الضغط السياسي والعمل الإعلامي - السيطرة على الكونجرس والبيت الأبيض والحزب الجمهوري.

فإن أحد الأسباب الهامة لنجاح ذلك الإتجاه الذي تقدر قاعدته الإجتماعية بنحو ٢٠ بالمئة فقط من الشعب الامريكي - والتي لم يأخذ حظه من النقاش بعد - يتمثل في حدوث تطورات داخل الإتجاه الليبرالي أدت إلى التمكين لليمين المحافظ بالأنصار والأفكار!

بقلم: حمدي عبد العزيز *

وتشترك جميع التيارات السياسية والفكرية في الانتماء إلى نفس النزعة الرأسمالية البراجماتية التي تمثل صميم الثقافة الامريكية حيث أن المجتمع الامريكي نشأ متحررًا من تقاليد الأرستقراطية الأوروبية التي سادت في العصور الوسطى. ووجهت موجات الهجرة الأولى اهتمامها الأساسي إلى العمل وأصبح أساس وجوده كجسم متحد هو الضرورات التي تربط بين إنسان وآخر والرغبة في الاستقرار.. وإقامة الحقوق المدنية في إطار مجتمع ينشأ من تجمع الأفراد بوصفهم عناصره الأساسية. أما قيمة البراجماتية فظهرت منذ بداية التاريخ الامريكي عندما تكون لدى المهاجرين "البيوريتان" شعور بأنهم يغزون مساحة من الطبيعة لا حدود لها وبذلك فإن النظرة البرجماتية للحياة سائدة ومتبناة في الولايات المتحدة بأسلوب أكثر انتشارًا وأكثر صدقًا منه في أي مكان آخر في العالم الغربي فقد كان لها السيطرة الحازمة على أغلبية امريكية لمدة طويلة قبل أن يحاول أحد وصفها بأسلوب الفكر المجرد وكان ذلك عام ١٩٠٧ عندما وضع الفيلسوف الامريكي ويليام جيمس كتابه البراجماتية بعنوان فرعي اسم جديد لبعض الأساليب القديمة في التفكير.

بل ويذهب البعض إلى القول إن البراجماتية الامريكية وهي مذهب نفعي بالدرجة الأولى يمكن إرجاعها إلى فظاظة المجرمين ونزلاء السجون الذين شكلوا غالبية المهاجرين الأول ولكنها نظرية لا تستند إلى أسس تاريخية لأن موجات الهجرة الأولى لم تكن نواتها من المغامرين وأرباب السجون. وبذلك فلا غرابة أن تثير سياسة الحزبين الامريكيين - الجمهوري والديموقراطي - الالتباس بين الليبرالية والمحافظة - وأن يعطى الخطاب اليميني أهمية للبعد الليبرالي.

ولكن هذه الأهمية تتموضع في التوظيف السياسي له وليس بالتوظيف الاجتماعي فهم يريدون أن يكون العالم كله ليبراليًا في المؤسسات والنظم السياسية أما الهدف الداخلي فهو ضبط المجتمع عبر نسق من القيم الدينية ، فضلاً عن أن اليمين المحافظ بدأ بمجموعة من الكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات الذين كانوا ينتمون للتيار الليبرالي ولكنهم انتقدوها في الأربعينيات بسبب انتهاج سياسات دولة الرفاهية والموقف من الصلات مع الاتحاد السوفياتي منذ بدء الحرب الباردة غير أن هؤلاء ظلوا جميعًا على انتماءاتهم الليبرالية رغم تمردهم على بعض تطبيقاتها حتى بدأت قطيعتهم معها في نهاية الستينيات بعد مراجعة شاملة لجوهر أفكارها.

كذلك انضم بعض اليساريين للتيار اليميني تحت شعار المطالبة بضبط الداخل والخارج بالقوة مثل أيرفنج كريستول ونورمان بودنتر مؤسس مجلة كومنتري وفرانسيس فوكاياما صاحب أطروحة نهاية التاريخ، وهو ماركسي هيجلي يجير كل المفاهيم الأساسية لماركس وهيجل لصالح انتصار نهائي للرأسمالية وقيمها الديمقراطية.

القاعدة السياسية والاجتماعية

واللافت أن الاتجاه الليبرالي الامريكي غير مؤطر في تنظيم واحد في الولايات المتحدة ويمتد داخل الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الجمهوري - الذي يسيطر عليه اليمين المحافظ - حيث يوجد به اتجاه تقليدي يدعو إلى توسيع مظلة الرعاية الاجتماعية والسياسات الضريبية العادلة، واعترض أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم النائب جيمس جيفرز على تشريع في مايو ٢٠٠١م يعطي الرئيس الامريكي الحق في إعطاء إعفاءات ضريبية للأغنياء معتبرين أن التشريع سيؤثر سلبًا على الطبقتين الوسطى والأدنى.

وقد استمر تواجد هذا التيار الليبرالي داخل الحزب الجمهوري طوال الحملة الامريكية على ما يسمى (الإرهاب) بدءًا من احتلال أفغانستان وحتى غزو العراق واحتلاله ولكن قلت نسبته بسبب الحشد الإعلامي لتأييد الحرب، التي أدى إلى ارتفاع نسبة المؤيدين لها داخل الحزب الديمقراطي.

وقد صوت الكونجرس على مشروع قانون الحرب في العاشر من أكتوبر ٢٠٠٢م بفضل الأغلبية الجمهورية وذلك رغم تصويت ١٣٣ صوتًا بالرفض داخل مجلس النواب منهم ١٢٦ من الديمقراطيين فيما صوت مع القرار ٢٩٦ صوتًا.

ويدل التركيب الاجتماعي والعرقي والعمري للنواب الذين صوتوا ضد قرار الحرب على غلبة المعارضة لدى الأفارقة وذوي الأصول اللاتينية والنساء والشباب بالإضافة إلى الانتماء الحزبي فمن بين ٣٧ عضوًا فيما يسمى الكوكس الأسود صوت ٣٢ عضو ضد القرار وصوت ١٥ عضوًا من إجمالي ١٩ عضوًا في الكوكس الهسباني ضد الحرب، كما صوت ٣٥ من إجمالي ٥٩ سيدة في المجلس ضد القرار وصوت غالبية الأعضاء الشباب الديمقراطيين ضد القرار بينما صوت المحافظون شبابًا وشيوخًا لصالحه.

وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة جالوب قبل قيام الحرب (على العراق) أن نسبة معارضة الحرب في أوساط الامريكيين السود تصل إلى ٧١٪ بينما يؤيد الحرب ٢٩٪ فقط مقارنة بنسبة تأييد وسط الامريكيين الأنجلو ساكسون تزيد عن ٧٥٪.

فالأقليات والمرأة والهسبان فئات ليبرالية بس في القضايا الاجتماعية فقط وإنما الاقتصادية أيضًا حيث تجد في الإنفاق على البرامج الاجتماعية وسيلة أساسية لوضع حد للتمييز ضدها، فضلاً عن أن السود أكثر ليبرالية تجاه القضايا الاقتصادية وأكثر تأييدًا من البيض لبرامج الرخاء الاجتماعية الداعية لمساعدة الفقراء والمحرومين؛ لأنهم على الأرجح من الفقراء أو أن لهم أصدقاء أو أقارب من الفقراء السود وهم أيضًا أكثر تأييدًا من البيض للمساواة العنصرية وأكثر ليبرالية من البيض في بعض القضايا الاجتماعية والسياسية.

وحسب بيانات مركز البحث الاجتماعي العام لدراسة الرأي العام القومي الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م فإن: ٢٥٪ من البيض يرون أنفسهم ليبراليين و٣٨٪ يرون أنفسهم معتدلين و٣٧٪ يقولون إنهم محافظون. أما السود فيرى ٣٦٪ أنهم ليبراليون و٣٧٪ أنهم معتدلون و٢٧٪ أنهم محافظون، وبالنسبة إلى الانتماء للأحزاب السياسية فيرى ٣١٪ من البيض أنهم ديمقراطيون و٣٥٪ أنهم مستقلون و٣٤٪ أنهم جمهوريون فيما يرى ٦٨٪ أنهم ديمقراطيون و٢٤٪ مستقلون و٧٪ جمهوريون.

الموقف من القضايا الداخلية والخارجية

يختلف الليبراليون والمحافظون على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فيما يتفقان على ضرورة نشر العولمة والمبادئ الرأسمالية الامريكية على أن يكون ذلك من وجهة نظر الليبراليين بالمساعدات دون استعمال القوة أو الضغوط المختلفة أي عكس اليمين المحافظ الذي لا يرى غضاضة في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وقد كان للإتجاه الليبرالي مواقف واضحة من السياسات اليمينية الداخلية والخارجية مثل تشريع منح إعفاءات ضريبية للأغنياء والانحياز لـ (اسرائيل) واحتلال العراق لكنهم لم ينجحوا في التأثير السياسي؛ لأنهم لم يلعبوا كجماعة ضغط.

ويرفض الليبراليون رؤية اليمينيين للفقر على أنه يرجع إلى أن الفقراء كسالى وينحدرون من أسر منحطة ولا يستطيعون التخطيط ومساعي الجمهوريين لمراعاة مصالح كبار رجال الأعمال والشركات الكبرى، وتخفيض برامج الرعاية الاجتماعية والصحية وعلى عكس ذلك يرون أن المجتمع أخفق في تعليم الفقراء وتدريبهم على نحو سليم، ومن ثم فإن هناك التزام على الحكومة لضمان مستوى معيشي لائق.

وعلى الرغم من الاختلافات القائمة بين معظم الليبراليين فإنهم يؤيدون بشدة برامج الحكومة لتشغيل جميع العاطلين ونشر التأمين الاجتماعي وتوسيع مصالح الدولة ومع ذلك قد يهاجمون الحكومة لسوء استخدامها سلطتها.

كذلك يتفق الليبراليون مع الجاليات المقيمة في الولايات المتحدة في توجيه انتقادات للقانون المتعلق بمكافحة الإرهاب والمعروف باسم Patriot ACT والطعن في دستورية بعض مضامينه ومنها الحق في التجسس على المراسلات الإليكترونية وتسهل الحصول على ترخيص قضائي للتنصت وتوسيع مفهوم الإرهاب وتوسيع السلطة التنفيذية على حساب القضاء.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية: هناك اتفاق بين أنصار التيار المحافظ والتيار الليبرالي على أهمية أن تستند السياسة الخارجية الامريكية إلى جانب من القيم على رأسها الديمقراطية وإن كان التيار المحافظ يشدد على أهمية المزج بين القيم والمصالح في السياسة الخارجية الامريكية ويحذر من الإغراق في النظرة المثالية. فإن كثير من المفكرين والسياسيين الليبراليين يميلون إلى الرأي القائل بأن فرض الديمقراطية بالإكراه ينافي روح الديمقراطية القائمة على الإقناع والتسامح والمساواة.

ويسعى الليبراليون إلى نشر الديمقراطية؛ نظرًا لأنهم يعتبرون أن الطبيعة السياسية للدول الأخرى لها تأثير كبير على قدرة الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية ويؤمن الليبراليون بما يسمى بنظرية "السلام الديمقراطي" والتي تفترض أن الدول ذات النظام الديمقراطي تعيش في علاقات سلمية دولية أو بعبارة أخرى الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض. ويرون أن عدم الاستقرار والفقر في العالم ناتجان عن عدم الاهتمام بالتوزيع العادل كقيمة من جهة حكومات الدول التي تعاني عدم الاستقرار والفقر ومن حكومات الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وأن الوسائل الكفيلة بإنهاء عدم الاستقرار تتمثل في الآليات المتعددة لفض المنازعات وتخصيص نسبة عالية من الدعم الخارجي للمعونات الاقتصادية ومساعدة الأمم الأخرى في التنمية العالمية. وذلك على عكس اليمينيين الذين يدعمون انتشار الرأسمالية والتأثير على السياسة الخارجية للحكومات الأخرى والتدخل العسكري والإجراءات غير المعلنة.

التطورات الفكرية لليبرالية الامريكية

تأثرت الليبرالية الامريكية بفكر اليسار الجديد الذي برز بشكل مؤثر في الستينيات وهو التيار الذي أعاد النظر في الليبرالية التي خلفتها مرحلة العهد الجديد (بعد الحرب العالمية الثانية) من خلال ما تبين من أثارها في الستينيات.

وبناء على ذلك خاض الليبراليون معركة الإصلاح في السبعينيات، وسعوا إلى مزيد من النفوذ داخل الولايات المتحدة.

الطريق الثالث: سعى الاتجاه الليبرالي الامريكي إلى تطوير أفكاره وممارساته قبل أحداث ١١ سبتمبر بعدة سنوات من خلال الدعوة إلى ما يعرف باسم (الطريق الثالث) والتي بدأت منذ صعود اليمين الجديد بقيادة تاتشر وريجان حيث دعا اقتصاديون امريكيون إلى نموذج يجمع ميزات الرأسمالية والاشتراكية ويوازن بين السوق والمجتمع وبين أصحاب الأعمال والعمال.

وأحيا الرئيس الامريكي بيل كلينتون هذه الدعوة، من أجل إضفاء قدر من العقلانية على التمزقات الكبيرة في السياسة والمجتمع التي كانت أهداف اليمين تمليها ولكن كلينتون نفسه بإصداره قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية ١٩٩٦م كان بذلك يجرد الحكومة الفيدرالية من معظم مسئولياتها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية.

وقام كلينتون بتعريف الطريق الثالث في خطابه أمام النادي الاقتصادي في ديترويت في فبراير١٩٩٩م بقوله إننا نعمل مع البيزنس لاستخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير وحوافز السوق لمقابلة أهدافنا القومية: النمو، تشغيل العمال، والرعاية الاجتماعية، والبعض يسمون هذه الفلسفة "سياسة الطريق الثالث".

واللافت للنظر أن الطريق الثالث يعنى لما سمي بالديمقراطيين الجدد في الولايات المتحدة يسارًا عن المواقف التقليدية للحزب الديمقراطي؛ فإنه على النقيض لمن رفعوا شعاره في صفوف حزب العمال البريطاني فقد كان تحركًا إلى اليمين والدخول في مواجهة مع التيار اليساري الذي قاد الحزب لعدة عقود مدعومًا بنقابات العمال.

وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة لفلسفة الطريق الثالث والداعين إليها فقد أثرت هذه الفلسفة على رؤية الليبراليين الامريكيين داخليًا من خلال السعي للجمع بين الحرية والعدل الاجتماعي وللتوفيق بين العام والخاص والترويج للملكية التعاونية، والدعوة لقيم التضامن وتكافؤ الفرص وبذلك فإن أصحاب هذه الفلسفة داخل الاتجاه الليبرالي الامريكي هدفوا إلى دفع الرأسمالية إلى تحقيق مصالح جميع الشرائح الاجتماعية وأنسنة العولمة وبدأ هذا التيار بعد أحداث ١١ سبتمبر في الاستفادة من المجتمع المدني من خلال إيجاد روابط مجتمعية وشبكات تلفزة من أجل تنظيم وحشد الأجيال الجديدة وإحداث التوازن مع إعلام اليمين المحافظ.

النيو ليبرالية:

غير أن الإنقسامات داخل الإتجاه الليبرالي الامريكي قلصت في الواقع من قدرتهم على جني ثمار جهودهم الخاصة بالإصلاح والتي كانت تهدف بالأساس إلى تقوية نفوذهمولعل أبرزها تصاعد دور التيار المحافظ الذي تطورت أفكاره لدرجة التماهى مع فكر اليمين المحافظ فمنذ النصف الثاني من السبعينيات انضم إلى الكونجرس أعضاء أطلق عليهم اسم الليبراليون الجدد وكان أهم ما يميزهم عن الليبراليين التقليديين تحفظهم بشأن الإنفاق الفيدرالي، حتى أطلق عليهم أنصار الرشاده المالية، فرغم تأييدهم للإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية عمومًا فقد رفضوا تأييدها المطلق وأصروا على أن معيار تأييد مثل هذه البرامج لا بد وأن يتمثل في رشادتها الاقتصادية وفعاليتها وليس دورها الاجتماعي فقط، وفضلاً عن ذلك كان الليبراليون الجدد أكثر ميلاً لتأييد سياسات دفاعية قوية بالمقارنة بالليبرالي التقليديين. وأطلق على هذا التيار فيما بعد (النيوليبرالية) وهم أقرب إلى المحافظين حيث يسمحون للشركات المتعددة الجنسية أن توجد حيث تشاء وتنتج ما تعتقد أنها ستبيعه بأعلى سعر بما يعني أنهم في الداخل والخارج ينادون بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن بما يخدم رجال الأعمال والمطلوب من الدولة أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي فليس مهمتها تحقيق دولة الرفاه، بل المطلوب منها الآن العودة إلى تأدية وظائفها التقليدية والأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق، أي تلك الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال.

وبروز مثل هذه الأفكار داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء أدى إلى حركات اجتماعية وسياسية مضادة؛ نظرًا لأن المخاطر الاقتصادية التي تفرضها على غالبية السكان تربة خصبة لنشأة الدعوة إلى تدخل الدولة. وهذا يفسر سقوط نيو جنجريتش اليمني المتعصب الذي كان زعيمًا للحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ ويعلق آمالاً على نتائج انتخابات الكونجرس ١٩٩٩م ولكنها جاءت مخيبة لأماله بعد اداء سيئ للجمهوريين فأعلن استقالته واعتزال الحياة السياسية ويؤكد في ذات الوقت مقولة أحد السياسيين، أن الناخبين الامريكيين يريدون اشتراكية ديمقراطية معتدلة لحمايتهم من شطط الرأسمالية. ولكن أحداث ٩/١١ كانت الفرصة التي انتهزها اتجاه اليمين المحافظ لشن حملة تخويف للشعب الامريكي وتمرير سياساته الداخلية والخارجية تحت شعار مكافحة "الإرهاب" الإسلامي وعلامة فارقة في الوقت نفسه على التحول داخل الإتجاه الليبرالي - في طريق مغاير لإرادة الناخبين الامريكيين حيث زاد نفوذ النيوليبرالية - لدرجة أنه لم يؤيد فقط الحرب على العراق وإنما قام أيضا باختيار مرشح يميني صهيوني للحزب الديمقراطي - معقل هذا الإتجاه - لخوض الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

* صحفي مصري

عن الكادر النفطي

م/ محمد سالم صالح الوحيشي

■.. في أجهزتنا الحكومية اليوم يغيب دور الكادر الوطني في المساهمة الفعالة والإيجابية في تنفيذ خطط التنمية في مجال النفط الذي يشكل الرافد الأساسي للعملة الصعبة في خزينة الدولة ، فمثلا هناك العشرات من المهندسين العاملين في وزارة النفط ووحداتها الأخرى يكادوا يكونون عاطلين عن العمل بسبب عدم إشراكهم في تنفيذ اعمال التنقيب وانتاج النفط مع الشركات الاجنبية العاملة في البلاد وبالتالي فانهم لا يكتسبون الخبرات المرجوة في هذا المجال .

ففي حين أن بعض الأقطار العربية وعلى سبيل المثال مصر وسوريا وليبيا والعراق يشارك فيها الكادر النفطي في عمليات النفط الجارية هناك من خلال الأشتراك المباشر في العمل مع الشركات الأجنبية في جميع مراحل الاستكشاف والتنقيب ومن ثم الانتاج ، إلا أننا في اليمن نفتقر حتى إلى وجود شركات وطنية تعمل تحت إشراف الوزارة وتستوعب الكادر الوطني لتنفيذ بعض المشاريع النفطية في مختلف الحقول النفطية في الجمهورية .

إننا حتى الآن .. لم نسع أو حتى نفكر في تكوين شركات وطنية في مجالات (الحفر، المسح الزلزالي، إكمال الآبار وصيانتها، صيانة المنشآت وتشييد خطوط الأنابيب والخزانات) بل ان الدولة تجلب وتستعين ببعض الشركات الصغيرة من آسيا النامية حديثة التطور من أجل تنفيذ أبسط أعمال هذه المشاريع النفطية في اليمن مما يحقق لتلك الشركات أرباحاً تقدر بملايين الدولارات ، كان من الافضل لنا أن نقوم بهذه المشاريع من خلال المنافسة المشروعة في المناقصات التي تعلن عنها الشركات الأجنبية العاملة في البلاد .

ويتواجد في وزارة النفط ووحداتها الأخرى أعداد كبيرة من المهندسين في مختلف مجالات أعمال النفط وللأسف لايوجد دور حقيقي يقوم به هؤلاء المهندسين ، ولذلك ومن خلال صحيفة الثورة أطالب بأطلاق صرخة الاستغاثة من أجل الاسراع بتشكيل فريق عمل من وزارة النفط والمعادن ووزارة المالية بغرض الاستفادة القصوى من قدرات هذه الكفاءات لعشرات المهندسين المزدحمين في مكاتب وديوان الوزارة بالإضافه إلى هيئة استكشاف وانتاج النفط ، ولنضع شعارنا المصلحة العليا فوق كل اعتبار .

ان طوفان البطالة قد شمل هذه الكوادر .. والحلول مغيبة في علب مهملة على رفوف شئون الخدمة المدنية ووزارة التخطيط والجهات المعنية الأخرى ، وعليه فاننا نؤكد ان تكوين مثل هذه الشركات الوطنية المنافسة والتي يعمل كوادر وزارة النفط في المجالات النفطية المختلفة سيكون من شأنه تحقيق التالي :

١- توفير فرص عمل للطاقات المعطلة من طوابير الكادر النفطي المتواجد في وحدات وزارة النفط والمعادن.

٢- اكتساب خبرات فنية عملية في مجال تنفيذ وانجاز مختلف الخدمات في القطاعات النفطية في الجمهورية ، انطلاقا من الإنسان اليمني هو ركيزة التطور في المجتمع .

٣- تحقيق مردود اقتصادي من العملة الصعبة لخزينة الدولة من خلال تنفيذ شركات الوزارة لهذه المشاريع التي تدفع كلفتها من الشركات الأجنبية .. بشكل عاجل وبعيدا عن معاملات التأخير المعمول بها .

٤- الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية والتي تعتبر بمثابة ثروة وطنية لا يمكن الاستهانة بها والتي تمثل طاقتها الانتاجية رافداً اقتصادياً مهماً لليمن.

وحيث إنه من الضرورة أن تشترك جميع الجهود المخلصة في البحث عن الحلول والمعالجات لما يعانيه المجتمع من مشاكل البطالة والتدهور في الجوانب الاقتصادية، فإننا نأمل أن تجد هذه الدعوة الاستجابة الإيجابية من أعلى مستويات الدولة .

البناء ومرارة الواقع

أحمد يحيى الديلمي

● من المؤكد والواضح أن هناك رغبة جامحة لدى الغالبية العظمى من أبناء اليمن لإحداث تحول جذري وعميق للوصول إلى صنع التطور التنموي المنشود، وفي ذلك مايشير إلى مكونات المشروع الوطني الذي تعتمل صوره في الذات اليمنية السوية كتجسيد لآمال وتطلعات أبناء الوطن بمختلف اتجاهاتهم السياسية ومستوياتهم الثقافية -مع أنه تطلع حضاري ومشروع إلا أن مايؤسف له وجود حواجز بشرية تقف حائلاً أمام الوصول إلى تلك الغايات.

وتتعدد قوائم هذا الهم وتتسع فاعلية النتائج المترتبة عليه لتطال جوانب الحياة المختلفة لتكون سبباً في تعثر اكتمال مقومات المشروع الوطني نتيجة السلبية واللامبالاة من جانب، ومن جانب آخر السلوكيات التي تتحدى إرادة المجتمع عن طريق تعاقب الاختلالات التي تتعارض مع أبسط مقومات النظام ومقومات الديمقراطية والاصلاح الشامل.

عند ذلك الحد من الطبيعي أن تتحول المظاهر المخلة بالسكينة إلى قلق دائم يجعل الشعور بالإحباط يتمدد في النفوس ويتسع فعله كلما تعمق الإحساس بوجود بشر فوق القانون والمساءلة مقابل آخرين يعبثون بمشاعر الناس عن طريق التهويل واختلاق الأزمات التي تغذى الاختلالات لتطال مكونات التنمية في جوانبها المختلفة.

عند ذلك ليس من الغريب أو المستغرب أن تتوزع الارادة الذاتية لتتحول في المجتمع إلى ثلاثة أنماط:

- الأول: يخشى سطوة أصحاب الأهواء والأمزجة الخاصة.
- الثاني: يترقب بحذر تبعات التهويل.
- الثالث: فضل التدثر بغطاء الصمت والسلبية وعدم مجاراة أي حراك مهما بلغت أهميته.

من ذلك ندرك طبيعة العوامل التي أدخلت البلاد والناس في ورطة مزدوجة تمثلت في إهدار الطاقات وأعاقت البلاد عن مواكبة مايجري للإرتباط الوثيق بالتحولات العصرية المتسارعة وعليه .. إذا كانت الديمقراطية هي الخيار والبديل الانساني والحضاري والمخرج الحقيقي المتاح أمام الجميع لانتشال البلاد من أوضاع التخلف فإن عجز المصفوفة السياسية عن التعامل مع الدلالات الأخلاقية وتفعيل المبادئ والقيم التي تتصل بحركة الفكر والابداع الانساني والعمق الحضاري كأساس للجمع بين الحرية والمسؤولية وبين مايمكن الجميع من تجاوز أصعب المشكلات فإن ذلك يتطلب تأصيل مبادئ الحق والعدل والانصاف في إطار تفعيل القواسم المشتركة والالتزام بمنظومة الثوابت الوطنية التي لايمكن تجاوزها أو الخروج عليها، أو محاولة تسخير قيمها السامية لأغراض سياسية أو أي أهداف لاعلاقة لها بالشعور العام لأبناء الوطن.

فبالنظر إلى كافة المعطيات يتحدد عنصر الفاعلية لأي خطوة هدفها الاصلاح، بشرط أن لايتم التعامل معها من خلال الوصفات المألوفة ممثلة في المعالجات الوقتية التي تبحث عن المخدر الذي يبعث على التفاؤل اللحظي أو التصريحات السطحية التي تعتمد على التحرك الشكلي الهزيل.

للتحكم في أوجه الاختلالات يتطلب الأمر عدم القفز على الواقع أو تجاهل انعكاساته السلبية.

فهم طبيعة وخلفية الاختلال التي فرضت حضورها والتخلص من إرث الماضي السلبي بكل مظاهره بهدف خلق التفاعل عبر برامج إصلاحية جديرة بالاهتمام تشد الجميع إلى مؤازرتها.

عند ذلك يمكن مراعاة وتقدير كل حالة من الحالات ومعرفة احتياجات الواقع بخصوصياته الوطنية وملامحه الفكرية كأساس لتحفيز الجميع للالتزام بقيم الانتماء الحقيقي للوطن وتهيئة الظروف الملائمة أمام المكونات السياسية والاجتماعية للتصالح مع الذات، ومن ثم العمل بروح المسؤولية الأخلاقية والانسانية على ترتيب الأوضاع لصياغة التوجهات الفكرية وتحديد أولويات العمل في ضوء الثوابت الوطنية التي تجعل الجميع ينطلقون من معيار المسؤولية والرغبة الصادقة في التخلص من الاختلالات.

للإمساك بالمقدمات الحقيقية للإصلاح والنهوض لابد أن يعي الجميع مخاطر الاختلالات وما تسببه من مرارة للوطن والمواطن.

بعيداً عن السياسة

د.محمد معمر الشميري

● كلنا متفقون على أننا جميعاً مسؤولون عن هذا الوطن الذي نلتحف سماءه ونقطن أرضه امتثالاً للحديث الشريف: «كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته» .. وكل منا في موقع عمله ومساحة قدرته، ولا أجد مبرراً مقنعاً لكل هذا القدر من المراشقات الاعلامية التي ملئنا منها بدون أن نحدد مسؤولياتنا تجاه الوطن، وما هو دورنا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوضوح .. الوطن كما أعتقد أننا على (علم ودراية)، محاط بالعديد من المؤامرات التي تحاك ضده في السر والعلن ونحن نتبادل الاتهامات بعيداً عن الروح الغيورة الصادقة تجاهه، فهل سوف يسامح التاريخ أفعالنا وأقوالنا الناخرة في جسد هذا الوطن!!

كل يعكس رغباته ومعتقداته الذاتية والضيقة في أغلب الأحيان ويحشدها في عبارات وكلمات تبتعد أحياناً عن الذوق وفن الكتابة وروح الحوار وآدابه، بأنانية واضحة بدلاً من تسخير كل الجهود لحماية الوطن ووحدته وقوته من الأخطار المحدقة به.

استعراض عضلات (الكلام) بدون حدود، تسبب ضرراً للمصلحة الوطنية العليا في مثل هذه الأوقات العصيبة التي أحوج مانكون فيها بحاجة للوحدة الفولاذية، ونحن نشاهد ونعيش الأوضاع الاقليمية والعالمية حولنا، وما آلت إليه الأمور اليوم، فأين لغة الحوار المستندة للعقل والحكمة والحجة وأساليب الإقناع التي تؤدي إلى إصلاح أمورنا حماية أرضنا وتحقيق آمالنا وأحلامنا المنشودة.

● رسالة صادقة من القلب: كفانا هيجاناً بعيداً عن المسائل الآنية الضرورية الماثلة أمامنا، شبعنا من مآسي الفرقة والتشتت والاقتتال، ادخلتوا اليأس إلى قلوب الناس في مستقبل آمن ومستقر بعيداً عن التوتر والترقب للمجهول.

تعالوا إلى منطق العقل الرصين والكلمة الصادقة المخلصة للوطن والشعب الناقدة للأخطاء والسلبيات بعيداً عن الاستهداف والتجريح والتلميح، قدموا برامج واضحة لحل المشكلات تساعد في إيجاد المعالجات الصائبة قبل أن نلعب في الوقت الضائع عندما يكون الوطن قد أصابه الشرخ الأليم، عندها سنكون جميعاً مسؤولين عما حصل نستحق العقاب العادل، فهل نعود للغة العقل والصواب..؟!